وموت غيره وفي موتهما مرتبا يصير نصيب المتأخر موتا بموت
المتقدم ويشترط في المالك ان يكون مختارا وعدم صبا وجنون
فيصح من سفيه ومفلس ولو بعد الحجر عليهما ومن مبعض
وكافر ولو كان حربيا لان كلا منهم صحيح العبارة والملك
سكران لانه كالمكلف حكما وتدبير مرتد موقوف ان اسلم بانت
صحته وان مات مرتدا بان فساده والحربي حمل مدبر ولد ارهم
لان احكام الرق باقية وولد مدبر كافر مسلما بيع عليه ان لم يزل ملكه
عنه او دبر كافر كافرا فاسلم نزع منه وجعل عند عدل وكسبه
كسبه وهو باق على تدبيره لا يباع عليه لتوقع الحرية ويجوز له
اي السيد الجائز التصرف ان يبيعه اي المدبر او يهبه ولا ينقض
ذلك تقييده ويخرج ذلك من انواع التصرفات المزيلة للملك فيحال الوصية
حياته كما قبل التدبير ويبطل تدبيره بازالة ملكه عنه للخبر
السابق فلا يعود وان ملكه بناء على عدم عود الحنث في اليمين
وخرج بجائز التصرف السفيه فانه لا يصح بيعه وان صح تدبيره
ويبطل ايضا باباق مدبر لانه اقوى منه بدليل انه لا يعتبر
من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فيرفعه الاقوى
كما يرفع ملك اليمين النكاح ولا يبطل التدبير بردة السيد ولا
المدبر صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق بموت السيد وان
كانا مرتدين ولا رجوع عنه باللفظ كفسخته او نقضته كسائر
التعليقات ولا انكار التدبير كما ان انكار الردة ليس اسلاما
وانكار الطلاق ليس رجعة فيحلف انه ما دبره ولا وطئ مدبرته
ويحل وطيها ببقاء ملكه ويصح تدبير المكاتب كما يصح تعليق عتقه
بصفة وكتابة مدبر وصح تعليق كل منهما بصفة ويعتق بالسبق
من الوصفين تنبيه حمل من دبرت حامل مدبر تبعها
فيعتق بعتقها وان انفصل قبل موت سيدها الا ان بطل قبل انفصاله

تدبيرها

قوله مدبر له اي الذكاب
واما الاثنين فقد صح بكلها
الشارح

تدبيرها بلا موتها كبيع فيبطل تدبيره ايضا ويصح تدبير حمل
كما يصح اعتاقه ولا تتبعه امه لان الاصل لا يتبع الفرع فان
باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبر ولده وانما يتبع امه في الرق
والحرية وحكم الرقيق المدبر في حال حياة السيد حكم العبد
القن في سائر الاحكام الا في رهنه فانه باطل على المذهب
الذي قطع به الجمهور كما قاله في الروضة في بابه والقن بكسر
القاف وتشديد النون هو من لم يتصل به شيء من احكام العتق
ومعد ما تقدم بخلاف المدبر والمكاتب والمعلق عتقه بصفة والمستولدة
سواء كان ابواه مملوكين او عتيقين او حرين اصليين بان كانا
كافرين واسترق هو كما قاله النووي في تهذيبه تتمة
لو وجد مع مدبر مال او نحوه في يده بعد موت سيده فتنازع هو
والوارث فيه فقال المدبر كسبته بعد موت سيدي وقال الوارث
بل قبله صدق المدبر بيمينه لان اليد له فترجح وهذا بخلاف
ولد المدبرة اذا قالت ولدته بعد موت السيد فهو حر فقال
الوارث بل قبله فهو قن فان القول قول الوارث لانها تدعي
حرية ولد الحر لا يدخل تحت اليد وتقدم بينة المدبر على بينة الوارث
اذا قاما بما يستند على ما قاله لاعتضادها باليد ولو دبر رجلان
امتهما واتت بولد وادعاه احدهما الحق وضمن لشريكه نصف قيمتها
ونفق مهرها وصارت ام ولده وبطل التدبير وان لم يأخذ
شريكه نصف قيمتها لان السراية تتوقف على اخذها او يلوح
رد المدبر التدبير في حال حياة السيد وبعد موته كما في المعلق بصفة
ولو قال لامته انت حرة بعد موتي بعشرين سنين مثلا لم تعتق الا
بمضي تلك المدة من حين الموت ولا يتبعها ولدها في حكم الصفة
الا ان اتت به بعد موت السيد ولو قبل مضي المدة فيتبعها في
ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولدة بجامع ان كلا منهما

اي مطلقا الولد لا بقيد
ولد له مدبر ٢ م

يكون مملوكا لسيد امها

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)